مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9687

الجمعة، 19 تموز/يوليه 2024، الساعة 15/30

نيويورك

الرئيس	السيد بوليانسكي	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	الجزائر	السيد الوافي
	جمهورية كوريا	السيد جايسيوب كيم
	سلوفينيا	السيدة أوتشاكار
	سويسرا	السيد كاربنتر
	سيراليون	السيدة بايمارو
	الصين	السيد جينغ مينغهاو
	غيانا	السيدة إدواردز
	فرنسا	السيدة مورغاد
	مالطة	السيدة أتسوباردي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة ديكس
	موزامبيق	السيد بامبيسا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة بوستل
	اليابان	السيد كاواساكي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

استؤنفت الجلسة الساعة 15/30.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أود أن أذكّر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد على ثلاث دقائق لتمكين المجلس من إنجاز عمله بسرعة. ستنبه الأضواء الوامضة المثبتة على أطواق الميكروفونات المتكلمين إلى إنهاء ملاحظاتهم بعد ثلاث دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيدة هافن (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): إذ تستمر الفظائع في غزة في أعقاب الهجوم الإرهابي الذي شنته حماس على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، والذي أدانته النرويج بشدة، نود أن نوضح أربع نقاط:

أولاً، يجب حماية السكان المدنيين. فقد أدت سلسلة الهجمات الأخيرة في جميع أنحاء قطاع غزة – في مدينة غزة وخان يونس في المنطقة الآمنة – إلى مقتل وإصابة المئات من المدنيين، بمن فيهم الأطفال وعمال الإنقاذ. إن أي وجود للجماعات الفلسطينية المسلحة بين المدنيين في انتهاك للقانون الدولي الإنساني لا يعفي إسرائيل من الامتثال لمبادئ التناسب والتمييز والحيطة. وفي الضفة الغربية، قُتل وهُجّر المئات من الفلسطينيين، ونشهد يومياً مضايقات وترهيب واعتداءات عنيفة من قبل المستوطنين. وما زال يساورنا قلق بالغ إزاء آلاف الفلسطينيين الذين تحتجزهم إسرائيل – ومعظمهم محتجزون من دون توجيه تهم لهم – وإزاء التقارير التي تتحدث عن سوء المعاملة والإساءة على نطاق واسع.

ثانيًا، نذكّر جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القرار 2735 (2024) والالتزام بتيسير وتقديم المساعدات الإنسانية. ونظل قلقين جداً بشأن الرهائن الذين ما زالوا في غزة والظروف التي يحتجزون فيها والتقارير التي تتحدث عن سوء المعاملة. ونطالب بإطلاق سراحهم فوراً من دون أي شروط.

ومحكمة العدل الدولية واضحة تماماً، في فتواها التي أصدرتها اليوم: إن السياسات والممارسات الإسرائيلية تعتبر ضماً لأجزاء كبيرة من الأرض الفلسطينية المحتلة. وذلك ينتهك القانون الدولي ويجب أن يتوقف. فالفتوى تبعث برسالة لا لبس فيها إلى إسرائيل، ونتوقع منها أن تمتثل لها على الفور.

إن القرارات الأخيرة التي اتخذتها إسرائيل في الضفة الغربية، مثل نقل السلطة من جيش الدفاع الإسرائيلي إلى إدارة مدنية، ومصادرة الأراضي كأراضي دولة وإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية غير القانونية، تخلق حقائق جديدة على الأرض. إن تلك القرارات، إلى جانب سياسة إسرائيل المستمرة منذ عقود من نزع الملكية ومصادرة الأراضي وهدم المنازل وإقامة المستوطنات غير القانونية، تقوض الجهود الرامية إلى تحقيق حل سلمي للنزاع وتهدد الاستقرار الإقليمي. وتدين النرويج أي عمل يهدف إلى تغيير التركيبة الديموغرافية للأراضي المحتلة منذ عام 1967 وطابعها ووضعها.

ثالثاً، للشعب الفلسطيني الحق في تقرير المصير. إنه يستحق حكومة فلسطينية فاعلة. ونحث إسرائيل على الإفراج عن جميع إيرادات المقاصة الفلسطينية والحفاظ على علاقات التبادل المصرفية. ونحث الجهات المانحة على زيادة دعمها للسلطة الفلسطينية.

رابعاً، يظل يساورنا قلق بالغ كذلك إزاء الحالة الإقليمية، بما في ذلك على الحدود الإسرائيلية – اللبنانية. فخفض التصعيد ضروري ضرورة ملحة.

لقد اعترفت النرويج بدولة فلسطين في أيار/مايو. ويأتي ذلك الاعتراف من التزامنا الطويل الأمد بحل الدولتين باعتباره الطريق الوحيد القابل للتطبيق نحو الحرية والسلام والأمن لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين.

وفي الختام، نود أن نشدد على أننا إذا أردنا أن نرى تحقيق حل الدولتين، فيجب علينا أن نلتزم باتخاذ خطوات ملموسة لا رجعة فيها لتحقيق تلك الغاية. والاعتراف هو أحد تلك الخطوات. وتأمل النرويج أن يحذو الآخرون حذوها، وتتطلع إلى إجراء مناقشات بشأن تلك المسألة في المستقبل القريب.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تيمور – ليشتي.

السيد بابو سواريس (تيمور – ليشتي) (*تكلم بالإنكليزية*): إن تيمور – ليشتي تتعاطف بعمق مع كفاح شعب فلسطين. فبالنظر إلى تاريخنا الفريد في المقاومة والإصرار والاستقلال، نحن في وضع يؤهلنا إلى حد استثنائي أن نفهم الذين يعانون من الصراعات والاحتلال المطول ونعرب عن تضامننا معهم. كما تقر تيمور – ليشتي بحق كل دولة في الدفاع عن نفسها، استناداً إلى القانون الدولي.

وتؤيد تيمور – ليشتي بشكل لا لبس فيه حل الدولتين، الذي يتصور أن تعيش إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها. ولكي تتحقق تلك الرؤية، تحث تيمور – ليشتي كلا الطرفين على وقف التقتيل فوراً. وتدعو تيمور – ليشتي أيضاً إلى إطلاق سراح جميع الرهائن وإيجاد طريقة لإقامة مفاوضات بين إسرائيل وفلسطين وبالتالي التوصل إلى حل سلمي للصراع.

وإذ نتكلم الآن، ما زالت أرواح الآلاف تزهق، وللأسف، إذ يحتدم هذا الصراع، لا يزال كثيرون غيرهم ينتظرون أن يلقوا مصيرهم. كيف يمكن أن تحدث هذه الحالة في القرن الحادي والعشرين؟ إننا نطالب بإيصال المساعدات الإنسانية من دون عوائق إلى المحتاجين في غزة. ونشيد بالجهود التي تبذلها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في تقديم المساعدة الحيوية للاجئين في غزة. إن دور الأونروا لا غنى عنه في تلبية الاحتياجات الملحة لملايين النازحين. ونحث على مواصلة تقديم الدعم للأونروا لضمان قدرتها على الوفاء بولايتها وتخفيف الظروف القاسية التي يواجهها اللاجئون. وعلى نفس المنوال، من المهم بنفس القدر توخي الحذر من استغلال تلك الجهود من قبل أطراف ثالثة، كما زُعم، لتعزيز جداول أعمالها.

وتعرب تيمور – ليشتي مرة أخرى عن قلقها العميق إزاء الاستخدام غير المتناسب للقوة ضد المدنيين، الأمر الذي يفاقم معاناة الفئات الضعيفة، مثل النساء والأطفال والمسنين، ويعيق تهيئة بيئة مواتية للسلام. وفي تجربتنا، يكمن الطريق إلى السلام الدائم في قوة المقاومة غير العنيفة. إننا نؤمن بقوة الحوار والاعتراف بمصالح جميع الأطراف. ويعلمنا إرث قادة مثل المهاتما غاندي ونيلسون مانديلا وإرث قادتنا أن الالتزام الثابت بالوسائل السلمية يمكن أن يتغلب في نهاية المطاف على أكثر الحواجز صعوبة في تحقيق العدالة والمساواة.

يتطلب الصراع في الشرق الأوسط عملية سلام شاملة، بمشاركة فعالة من أصحاب المصلحة الإقليميين والعالميين. ويجب أن يستند الحل الشامل والسلمي للنزاع إلى القانون الدولي والاعتراف بحقوق جميع الأطراف المعنية. وذلك أمر ضروري لأننا نحتاج، من أجل وضع حد لدوامة العنف وتعزيز مستقبل مزدهر للمنطقة، إلى دفع جميع أطراف النزاع إلى المحادثات والانخراط في حوار مع بعضها البعض.

وتحث تيمور – ليشتي الدول المجاورة والبلدان المؤثرة في الشرق الأوسط على الاستفادة من رأسمالها الدبلوماسي والسياسي لدعم جهود الوساطة. ونحثها على البقاء على الحياد وتجنب تأجيج الحالة المضطربة بالفعل، حتى من خلال الكلمات التي قد يتلفظ بها ممثلوها من أماكن مريحة، مثل نيويورك.

وانطلاقاً من إيماننا الراسخ بمبادئ العدالة وحقوق الإنسان وسيادة القانون، فإننا نتضامن مع الشعب الفلسطيني. كما نتعاطف مع أولئك الذين يتوقون إلى السلام والكرامة في الشرق الأوسط. ونحث الجميع على أن يتحركوا ويلقوا مصالح فرادى المجموعات وراء ظهورهم لإيجاد حلّ يصب في صالح السلام. ويحدونا أمل صادق في التوصل إلى حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية من خلال الجهود الدولية المتضافرة والحوار والالتزام الصادق بالسلام. وحلمنا هو أن نرى الدولتين تتعايشان وأن يعود السلام إلى الشرق الأوسط.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد شاتيل (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر رئاسة الاتحاد الروسي على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع أصبح بالفعل أكبر تهديد للسلام والأمن الدوليين، وكذلك للجهود العالمية لدعم حقوق الإنسان. ففي ظل الإفلات التام من العقاب والتجاهل التام لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التي تدعو إلى وقف فوري لإطلاق

النار، تواصل إسرائيل الإبادة الجماعية للسكان الفلسطينيين المدنيين في قطاع غزة.

وعلى الرغم من الضجة العالمية، يبدو أن أقوى الدول، فرادى ومجتمعة، غير قادرة اليوم على حمل إسرائيل على التوقف عن ارتكاب الفظائع الجسيمة ضد الأشخاص العزل، بمن فيهم الأطفال والنساء والشيوخ. وتفيد التقارير بأن عدد القتلى الفلسطينيين منذ بداية الهجوم الإسرائيلي يقترب الآن من 40 000 غير أن تقديرات مجلة "لانسيت" الطبية التي يراجعها الأقران تفيد بأن العدد الإجمالي للوفيات المباشرة وغير المباشرة قد يصل إلى 186 000، أي حوالي 8 في المائة من سكان غزة قبل الحرب البالغ عددهم 2,3 مليون نسمة. وهذه إحصائيات مذهلة بالفعل. وإذا كان ذلك لا يُعتبر إبادة جماعية، فما الذي يُعتبر كذلك؟ ولماذا يتردد المدافعون العالميون عن حقوق الإنسان في اتخاذ الإجراءات اللازمة؟ هل الالتزامات بدعم حقوق الإنسان يُقصد بها بعض البلدان المختارة فحسب، بينما تتمتع بلدان أخرى بالحصانة المطلقة؟

تؤيد بنغلاديش البيانين اللذين سيدلى بهما باسم حركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي في هذا الشأن.

وعلى غرار الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فقد أعربنا مرارا وتكرارا عن قلقنا البالغ إزاء ارتفاع عدد الضحايا المدنيين في غزة. وما نحتاج إليه هو وقف فوري لإطلاق النار دون أي شروط مسبقة. ونطالب بالتنفيذ المبكر والكامل لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التي تدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة. وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى غزة أمر مهم للغاية ويتعين على المجلس اتخاذ كل التدابير لضمان هذه الإمكانية. وندين الجهود المتضافرة الرامية إلى شل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وتشويه صورتها، وهي الوكالة التي ظلت لسنوات عديدة شريان حياة للفلسطينيين. كما أننا نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار الهجمات الإسرائيلية في الضفة الغربية والتي تتسبب في وقوع قتلى وجرحى. ونرفض بشدة استمرار الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي غير القانوني في الضفة الغربية، والذي يجب وقفه.

وتدعو بنغلاديش جميع البلدان التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين كدولة ذات سيادة وعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة إلى أن تفعل ذلك. ونحث المجلس على أن يوصي الجمعية العامة بمنح العضوية الكاملة لفلسطين. وفي رأينا، سيكون ذلك مقدمة مهمة لاستئناف المفاوضات بشأن حل الدولتين، وهو المسار الذي أعربت جميع الدول الأعضاء تقريباً، بما في ذلك أصدقاء إسرائيل، عن دعمها له.

لا يمكن تجاهل الفظائع المستمرة ضد السكان المدنيين العزل في غزة. وهذا مهم بشكل خاص لضمان عدم حدوث إبادة جماعية في المستقبل. وهناك عدد من الدول الأعضاء، بما في ذلك قلة من أعضاء المجلس، التي تتحدث عن قضايا نبيلة مثل المسؤولية عن الحماية وحماية المدنيين. وللأسف، فإن موقف البعض من مذبحة غزة المستمرة محبط حقا. ونرحب بدور المحكمة الجنائية الدولية وندين جميع أعمال الترهيب. وندعو الحكومة الإسرائيلية إلى الالتزام بالأوامر التوجيهية لمحكمة العدل الدولية.

في الختام، إنه لأمر مشجع أن نرى أن رفع الجماهير في جميع أنحاء العالم لأصواتهم رفضا لهذه الفظائع الجماعية البشعة التي لا هوادة فيها ضد المدنيين العزل في غزة. ونأمل أن يجبر ذلك قيادتهم السياسية على اتخاذ إجراءات ملموسة، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، لوقف هذا القتل للمدنيين الأبرياء في فلسطين.

وستواصل بنغلاديش دعم حل الدولتين وستشارك في أي جهد متعدد الأطراف يهدف إلى تيسير السلام وضمان حق تقرير المصير لشعب فلسطين. ويتعين على إسرائيل أن تفهم أن الحل الوحيد الذي يحقق السلام والأمن الدائمين والمستدامين للجميع هو إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. ولا يمكن تحقيقهما بأي وسيلة أخرى. ويجب على إسرائيل أن توقف على الفور حملتها العسكرية الوحشية للإبادة الجماعية في غزة وأن تنهي المستوطنات غير القانونية والاعتداءات في الضفة الغربية وأن تعود إلى طاولة المفاوضات من أجل تحقيق حل الدولتين.

ويتعين على مجلس الأمن باعتباره الهيئة الرئيسية المسؤولة عن صون السلام والأمن الدوليين، أن يؤدي دوره الواجب في هذا الصدد. وسيؤدي عدم القيام بذلك إلى زيادة تآكل مصداقية منظومة الأمم المتحدة، وخاصة المجلس.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

السيد غوميث إيرنانديث (إسبانيا) (*تكلم بالإسبانية*): مرت الآن تسعة أشهر منذ أن شنت حماس هجماتها الإرهابية الوحشية على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر لتزج بقطاع غزة في أتون حرب ذات أبعاد غير معروفة. ومعاناة السكان المدنيين في غزة، حيث سقط قرابة 40 000 قتيل، والأسر الطويل للرهائن أمر لا يطاق ولا يمكن تحمله. وتُظهر الهجمات الأخيرة على مخيم المواصي للاجئين أنه لا يوجد مكان آمن للمدنيين في غزة.

ويجب أن تصبح إمكانية وقف إطلاق النار أمراً مؤكداً. فما من بديل لذلك. ولا سبيل لتخفيف معاناة السكان المدنيين في غزة سوى وقف دائم لإطلاق النار، والسماح بدخول المساعدات الإنسانية بشكل سريع وواسع النطاق ودون انقطاع والتمكين من الإفراج الآمن والفوري عن الرهائن. لذلك نواصل دعم جهود الوساطة التي تبذلها قطر ومصر والولايات المتحدة في التفاوض بشأن مقترح وقف إطلاق النار الأخير الذي ترد أحكامه في القرار 2735 (2024). ويتعين على الطرفين الانتقال إلى المرحلة التالية ويتعين على المجتمع الدولي الالتزام بوقف إطلاق النار وتثبيته ليصبح نهاية دائمة للأعمال العدائية.

وفي السياق الحالي للأزمة الإنسانية، فإن دور الأمم المتحدة، ولا سيما عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في مساعدة ملايين اللاجئين الفلسطينيين، حاسم في غزة وفي المنطقة ككل. ولذلك، نرفض أي إعاقة أو عرقلة لعملها، بما في ذلك محاولات تصنيفها كجماعة إرهابية وطردها من القدس أو قصف مراكزها ومدارسها في غزة ونأسف بالتأكيد لوفاة 197 من موظفي الأونروا. وقد ندد المفوض العام للوكالة بتحويل مقرها في غزة إلى ساحة معركة وتدميره. وهذا أمر غير مقبول. ويجب أن تسترشد إجراءات المجتمع الدولي باحترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وقرارات محكمة العدل الدولية التي يجب أن تُنفذ وتطبق فوراً.

وبعد وقف الأعمال العدائية، سيكون من الضروري التحرك نحو تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار. إن تولي المسؤوليات الكاملة للحكم هو هدف يستلزم تحقيقه الدعم الكامل من المجتمع الدولي للسلطة الفلسطينية. لذلك يجب توجيه هذا الدعم نحو برنامج الإصلاح الطموح الذي بدأ رئيس الوزراء محمد مصطفى في تنفيذه. غير أن كل هذا الدعم لن يكون كافياً إذا لم تكن السلطة الفلسطينية قادرة على الوصول إلى مواردها الخاصة التي يجب الإفراج عنها فوراً.

وفي كل الأحوال، فإن أهم دعم يمكن تقديمه للسلطة الفلسطينية لتمكينها من مواجهة التحديات المقبلة هو توفير آفاق سياسية للشعب الفلسطيني لينعم بالكرامة في المستقبل. وكان اعتراف إسبانيا الرسمي بدولة فلسطين في 28 أيار/مايو خطوة في هذا الاتجاه. وبالقيام بذلك، فإننا نرغب في الإسهام في إحلال السلام وتحقيق التوازن في المفاوضات المستقبلية بين الطرفين ونصرة شرعية القانون الدولي.

إن الاعتراف عامل أساسي في الحل السياسي الذي تحتاج إليه المنطقة بشكل عاجل، وهو خطوة أولى في تجسيد حل الدولتين الذي يشكل السبيل الوحيد نحو السلام في المنطقة. ولهذا السبب، تشجع إسبانيا عقد مؤتمر سلام، بمشاركة الطرفين والمجتمع الدولي، باعتباره أفضل إطار للمضي قدماً في تجسيد حل الدولتين.

وحتى الآن، أيدت أكثر من 90 دولة هذه الفكرة. ونأمل أن تؤيده هذه المنظمة وتجعله حقيقة واقعة، حتى يمكن عقده بأكبر قدر ممكن من الشرعية الدولية.

ويتيح لنا الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر فرصة استثنائية لتنفيذ حل الدولتين وإيجاد سبل للمضي قدماً نحو سلام عادل ودائم في المنطقة.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد فيريرا سيلفا أراندا (البرتغال) (*تكلم بالإنكليزية*): منذ المناقشة المفتوحة الأخيرة بشأن الحالة في الشرق الأوسط (انظر S/PV.9608)، اتخذ مجلس الأمن القرار 2735 (2024) الذي يأمر بوقف إطلاق النار في قطاع غزة. ومع ذلك، لم يتم تنفيذ هذا القرار من قبل الأطراف، ونحن نشهد اجتياحاً برياً عسكرياً لرفح رغم كل التحذيرات من ذلك وكارثة إنسانية تتكشف بين السكان الفلسطينيين في قطاع غزة.

إننا نؤكد على أهمية احترام قرارات مجلس الأمن والقانون الدولي، وفي القلب منها الأمم المتحدة. إن عدم القيام بذلك لن يؤدي إلا إلى تدهور الحوكمة العالمية السياسية والأمنية التي نعيشها. إن الامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني ليس خياراً؛ إنه التزام قانوني ومسؤولية أخلاقية تجاه البشرية.

وستؤكد البرتغال على الدوام إدانتها لحماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة بسبب الهجمات الإرهابية التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر واحتجاز الرهائن. بيد أن هذا الهجوم، على الرغم من فظاعته، لا يبرر حرمان سكان يبلغ تعدادهم مليوني شخص من الماء والغذاء وخدمات الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية المدنية، ولا يبرر قتل عشرات الآلاف من المدنيين، بمن فيهم الأطفال. لقد خلقت الحرب الدائرة في غزة اختصاراً جديداً – WCNSF، وهو اختصار لـ "طفل مصاب لم يبق من أسرته أحد على قيد الحياة". هذه النتيجة لن تدمر حماس؛ بل ستؤجج الاستياء وتعزز صفوفها مع مرور الوقت.

ونكرر دعوتنا إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار لأغراض إنسانية في قطاع غزة لإنقاذ الأرواح والوصول إلى جميع المحتاجين. إن إيصال المساعدات الإنسانية بشكل مستمر وآمن أمر لا غنى عنه لإنقاذ الأطفال الفلسطينيين من سوء التغذية والأمراض التي يمكن الوقاية منها، وإصلاح المستشفيات والمدارس، وإنقاذ الأرواح. وفي هذا الصدد، فإن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى هي جهة فاعلة لا غنى عنها في غزة وفي المنطقة ويجب دعمها. انضمت البرتغال إلى بيان الالتزامات المشتركة الذي صدر الأسبوع الماضي إلى جانب 118 دولة.

إن وقف إطلاق النار الفوري هو الأولوية الأكثر إلحاحاً، ونحن ندعم جميع الجهود الدبلوماسية في هذا المسعى. علاوة على ذلك، نرى أن من الضروري زيادة دعمنا المخصص للسلطة الفلسطينية وجهودها الإصلاحية وتعزيز شرعيتها وقدرتها على الحكم، استعداداً لدورها في قادم الأيام، بهدف دعم حل الدولتين.

كما أن الوضع في الضفة الغربية متقلب للغاية. إننا ندين بشدة استمرار السياسات الإسرائيلية في التوسع الاستيطاني ونزع ملكية الأراضي واستخدام العنف غير المتناسب من قبل المستوطنين المتطرفين وقوات الأمن الإسرائيلية. إن مثل هذه الأعمال تنتهك القانون الدولي وتزيد من تقويض الجهود الرامية إلى تحقيق حل الدولتين. كما أننا نشعر بقلق بالغ إزاء التقارير التي تتحدث عن أعمال العنف التي يرتكبها الفلسطينيون ضد الإسرائيليين. إن عام 2024 هو بالفعل العام الأسوأ في الضفة الغربية منذ الانتفاضة الثانية، وهو اتجاه ينذر بالخطر يجب معالجته. كما أن التوترات على طول الخط الأزرق تثير القلق أيضاً. وإزاء هذه الخلفية، بات من الأهمية بمكان منع توسع الأعمال العدائية في شمال إسرائيل وفي لبنان.

ختاماً، تدعو البرتغال جميع الأطراف إلى التوصل لاتفاق لوقف إطلاق للنار طال انتظاره، مما يتيح وقفاً دائماً للأعمال العدائية ويهيئ الظروف الملائمة لعمليات إنسانية آمنة ودون عوائق في قطاع غزة. يجب علينا تحويل هذه الحرب إلى أفق سياسي جديد من الأمل وإعادة الالتزام بحل الدولتين باعتباره السبيل الوحيد لوضع حد للكثير من المعاناة والعنف والتوصل إلى سلام دائم في المنطقة.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد غالا لوبيس (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): نرحب بعقد هذه المناقشة المفتوحة، التي ترأسها في البداية معالي السيد سيرغي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي.

ونؤيد البيانين اللذين سيدلي بهما كل من ممثل أوغندا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل السنغال بصفته رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والبيان الذي سيدلي به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة.

يجب على مجلس الأمن أن يطبق قراراته الخاصة بقضية فلسطين دون مزيد من التأخير من أجل وضع حد للاحتلال الإسرائيلي غير القانوني والتهجير القسري للفلسطينيين من أرضهم.

وعلى الرغم من إدانة المجتمع الدولي، إلا أن الإبادة الجماعية مستمرة في قطاع غزة. إن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تتصرف دون عقاب، مستفيدة من الموافقة الضمنية لحكومة الولايات المتحدة.

هناك حاجة ماسة إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار ووضع حد لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي لا تزال تُرتكب ضد الشعب الفلسطيني المحاصر.

وتماشياً مع التزامنا الراسخ بدعم الجهود الدولية الرامية إلى وضع حد للإبادة الجماعية والمساهمة في تلك الجهود قدر الإمكان، قررت كوبا التدخل كطرف ثالث في الدعوى القضائية التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد دولة إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية.

وفي ضوء الوضع الإنساني الكارثي المتزايد، بات من الضروري إزالة العقبات التي تحول دون إيصال المساعدات الإنسانية. ونؤيد القبول الفوري لفلسطين كدولة عضو في الأمم المتحدة، وهي خطوة أساسية نحو حل نهائي للنزاع.

وندعو إلى حل شامل وعادل ودائم للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي، على أساس إقامة دولتين، بما يسمح للشعب الفلسطيني بممارسة حقه في تقرير المصير والحصول على دولة حرة ومستقلة وذات سيادة، ضمن حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وبما يضمن أيضاً حق العودة للاجئين.

وندعو كذلك إلى الانسحاب الكامل وغير المشروط لإسرائيل من الجولان السوري ومن جميع الأراضي العربية المحتلة. يجب أن يتوقف العدوان على الجمهورية العربية السورية الذي ينتهك سيادتها وسلامتها الإقليمية. ولا بد من إيقاف التدخل الخارجي في هذا البلد العربي الشقيق.

ويجب أن تتوقف على الفور ودون شروط التدابير القسرية التعسفية وغير القانونية الأحادية الجانب التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية ضد دول ذات سيادة في الشرق الأوسط.

ويجب أن يسود احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي في جميع الظروف. فلا يوجد سبيل آخر نحو السلام.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل عُمان.

السيد الحسان (عُمان): أستهل بياني مهنئاً روسيا الاتحادية الصديقة على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأشكركم على تنظيم هذه الجلسة حول الحالة في الشرق الأوسط.

وهي منطقة، للأسف، باتت تحتل حيزاً كبيراً من مشاغل واهتمامات المجتمع الدولي، ومن قبل هذا المجلس كذلك ولسنوات عديدة.

وإذ نشكر مجلس الأمن وكافة الأعضاء الدائمين وغير الدائمين على تخصيص جلسات دورية لمناقشة الحالة في منطقة الشرق الأوسط، إلا أننا نود أن نعبر عن تطلعنا كدولة شرق أوسطية إلى أن نرى انتقالاً موضوعياً من قبل مجلسكم هذا الموقر للتعامل مع قضايا الشرق الأوسط من مرحلة إدارة الأزمات إلى مرحلة إيجاد الحلول. ونعتقد أن الأوان قد حان لكن تنعم شعوب الشرق الأوسط بالأمن والأمل.

يكاد لا يمر يوم أو أسبوع دون أن تكون قضية من قضايا الشرق الأوسط على أجندة مجلسكم الموقر.

وإذ نحييكم على هذا الاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط، إلا أننا نأمل أن نرى خطوات عملية وملموسة قائمة على مرتكزات ورؤى إستراتيجية وأحكام القانون الدولي لإرساء دعائم الأمن والاستقرار في هذه المنطقة، وفي مقدمة هذه القضايا القضية الفلسطينية، لا نطالب سوى بتفعيل القانون الدولي.

لا نطالب سوى بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية والتي من بينها قرارات صادرة عن مجلسكم هذا.

ما لا نرضاه ولا نقبله ولا يقبله أي عقل سوي هو أن نرى هذه المجازر والإبادة الجماعية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني على مدى سنوات من الاحتلال، وما يحدث على مدى 9 أشهر في قطاع غزة تجاوز كل المبادئ والأعراف، من قتل عشوائي طال عشرات الآلاف من المدنيين نساء وأطفال وحصار وتجويع حتى منع وصول المساعدات الغوثية بحق شعب تمسك بخياره المشروع والذي أقرته الأعراف الدولية في تقرير المصير والعيش على أرضه بأمن وكرم.

أما آن لهذا المجلس الموقر أن يوقف هذه المجازر، نحن نتساءل؟ وأن يقول لإسرائيل كفى قتلاً وتقتيلاً؟

الخيار أمامكم لتطبيق قرارات الشرعية الدولية بحق إسرائيل، ومسلسل القتل والتنكيل مستمر منذ سنوات وليس وليد اليوم.

إنه ضمن سياسة ممنهجة من قبل الاحتلال الإسرائيلي.

نحن في سلطنة عُمان حريصون كل الحرص على مصداقية هذا المجلس، ولدينا ثقة في قدرات المجتمع الدولي.

ولا نطالب إلا بتطبيق قرارات الشرعية الدولية المتخذة وتفعيل القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، من هنا نطالبكم مجددا بالعمل على توفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني.

سبق لمجلسكم الموقر أن أصدر قراراً داعماً للصفقة الخاصة بالتوصل لوقف شامل ودائم لإطلاق النار في غزة وهو ما رحب به بلدي.

ختاماً، أود التأكيد مجدداً على أننا في سلطنة عُمان نؤيد السلام، ولا نطالب إلا بالأمن والسلام لسائر الدول والشعوب في منطقة الشرق الأوسط وفي غيرها من مناطق العالم.

وبالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط، نؤكد على أهمية احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام خيارات الدول والشعوب، ومساعدة الأطراف المباشرة على حل وتسوية خلافاتها بالطرق السلمية، والابتعاد عن التصعيد، وجعل القانون الدولي ومرتكزاته ركناً أساسياً من أركان التعامل مع قضايا الشرق الأوسط. ونعتقد أن السعي إلى ترجمة حل إقامة الدولتين إلى واقع ملموس بات ضرورة استراتيجية تخدم الأمن والاستقرار في العالم، ونطالب إسرائيل بالانسحاب من سائر الأراضي المحتلة، بما في ذلك الجولان السوري.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة ناميبيا.

السيدة كوزي (ناميبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة التي تعقد كل ثلاثة أشهر. تؤيد ناميبيا البيانين اللذين سيدلي بهما كل من ممثل السنغال، بالنيابة عن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وممثل أوغندا، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

يعرب وفد بلدي عن تقديره للإحاطة الشاملة للأمين العام، كما قدمها رئيس ديوانه، السفير كورتيناي راتراي. إن الإحاطة تسلط الضوء على الوضع المتردي في الميدان، مع التأكيد على الحاجة الملحة للعمل من أجل إنقاذ الأرواح ودعم القانون الدولي وتأمين مستقبل أفضل لفلسطين.

على مدار الأشهر التسعة الماضية، واصلت إسرائيل قصفها العشوائي على غزة. وقد أسفرت تلك الهجمات المميتة والمدمرة على المدنيين العزل عن خسائر في الأرواح تفوق الوصف وانهيار البنية التحتية المدنية. ويشكل العقاب الجماعي المستمر انتهاكًا للقانون الدولي ويوجه رسالة مثيرة للقلق بشأن الإفلات من العقاب.

إن التدهور الكارثي في الوضع الإنساني ببساطة يعجز اللسان عن وصفه والعقل عن إدراكه. إن المستوى المتدني للغاية في حجم المساعدات المقدمة لأرض تحت الاحتلال وتعاني من العنف وانعدام الأمن الغذائي الحاد وضع لا يمكن تحمله. وتشير التقارير إلى أن 95 في المائة من السكان في غزة يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد. وتدين ناميبيا بأشد العبارات الاستخدام المتعمد للتجويع كأسلوب من أساليب الحرب. ويجب على السلطة القائمة بالاحتلال إزالة جميع العراقيل بشكل عاجل وغير مشروط وتهيئة بيئة آمنة لإيصال

المساعدات الإنسانية بشكل فوري ودون عوائق بما يتماشى مع التدابير المؤقتة التي أمرت بها محكمة العدل الدولية على مدى الأشهر الستة الماضية.

وقد اتخذ المجلس والجمعية العامة عدة قرارات تهدف إلى تحسين الوضع في الميدان. والتمست الجمعية العامة كذلك فتوى قانونية من محكمة العدل الدولية حول الآثار القانونية المترتبة على انتهاك إسرائيل المتواصل لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني عبر احتلالها المديد واستيطانها وضمها للأراضي الفلسطينية منذ 1967. وفي وقت سابق من اليوم، توجهت أنظار العالم إلى محكمة العدل الدولية على أمل أن تصدر فتوى تعيد رسم مسار النزاع. وترحب ناميبيا بالفتوى – فهي تحدد بوضوح الوضع القانوني للاحتلال والآثار القانونية المترتبة على هذا الوضع بالنسبة لجميع الدول والأمم المتحدة.

أوضحت المحكمة أن جميع الدول ملزمة بعدم تقديم العون أو المساعدة في الحفاظ على الوضع الناجم عن استمرار وجود دولة إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. بالإضافة إلى ذلك، كان من رأي المحكمة أن المنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة، ملزمة بالاعتراف بعدم شرعية الوضع الناشئ عن الوجود غير القانوني في الأراضي المحتلة.

وتناشد ناميبيا المجلس إظهار احترامه الواضح للأنظمة والعمليات والمؤسسات الدولية من خلال التمسك بالقيم الأساسية التي تشكل أساس نظامنا متعدد الأطراف. إن ميثاق الأمم المتحدة ما برح نبراسا لنا يجب أن نواصل الاسترشاد بنوره. وفي ذلك السياق، يجب على المجلس أن يغتنم هذه الفرصة لإعادة الثقة في قدرته على القيام بعمل أفضل في النهوض بمسؤوليته الأساسية في صون السلام والأمن الدوليين.

إن فلسطين بحاجة إلى دعمنا. يجب علينا إيجاد حل دائم للنزاع بدءاً بوقف فوري لإطلاق النار. وعلينا أن نجدد الأمل ونعزز الثقة في الإنسانية من خلال التأكيد على أن الحرب – التي نعلم جميعاً أنها تبتر وتؤلم وتفتك – لن تكون يوماً الحل.

ففلسطين، مثلها مثل جميع الدول، لها الحق في التطلع إلى الكرامة وتقرير المصير. ما برحت دولة فلسطين دولة لها مركز المراقب في هذه المنظمة لمدة 12 عاماً، مما يثبت أهليتها كعضو كامل العضوية وشرعي في الأمم المتحدة. وهذا ما أكدته الجمعية العامة، وصوتت الدول بالأغلبية المطلقة مؤيدة لقرار صدر في أيار/مايو 2024 يوصي بأن يعيد مجلس الأمن النظر بشكل إيجابي في قبول فلسطين. إن استخدام حق النقض في المجلس لإحباط هذا القرار التاريخي يشكل انتكاسة للجهود الدولية الرامية إلى حل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني الذي طال أمده وتمكين فلسطين من أن تتبوأ مكانها الصحيح بين أسرة الأمم. لذلك تكرر ناميبيا دعوتها إلى قبول دولة فلسطين عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة.

في الختام، تظل تطلعات ناميبيا من أجل شعب فلسطين مرتكزة على حل الدولتين. ونواصل دعم الجهود الدبلوماسية والقانونية لتمكين الشعب الفلسطيني من العيش في دولة فلسطين المستقلة والمسالمة والمتصلة جغرافياً والمتوفرة على مقومات البقاء، جنباً إلى جنب مع إسرائيل على طول حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تونس.

السيد الأدب (تونس): السيد الرئيس، أتقدم إليكم في البداية بالتهنئة على تولي روسيا الاتحادية رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، كما أشكركم على عقد هذه الجلسة على المستوى الوزاري.

رغم توالي اجتماعات مجلس الأمن والجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية، بكل ما تم اعتماده من قرارات وما رافق ذلك من جهود واتصالات ومبادرات، يتواصل العدوان على قطاع غزة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة. وتستمر قوات الاحتلال في جرائم الحرب والإبادة الجماعية وممارسة أبشع أشكال التنكيل ضد الشعب الفلسطيني دون أدنى احترام لمبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وكل المواثيق الدولية والإنسانية.

إن ما يبعث على الانشغال هو أن كل هذه الانتهاكات وقتل الأطفال والنساء والمرضى؛ وتفجير المستشفيات والمدارس ودور

العبادة؛ وقتل واستهداف عمال الإغاثة والطواقم الطبية والصحفيين وموظفي وكالات الأمم المتحدة؛ ومنع المساعدات الإنسانية؛ والتجويع وقطع كل أسباب الحياة والإمعان في عمليات التهجير القسري وغيرها من الجرائم يجري تحت أنظار العالم وفي ظل صمت دولي مريب وفشل وعجز للمجتمع الدولي عن تحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية حتى في حدودها الدنيا المتمثلة في وقف العدوان وإنقاذ الأرواح وإدخال المساعدات الإنسانية والإغاثية.

لقد تمادت سلطات الاحتلال في تحديها للإرادة الدولية والاستهتار بكل مبادئ الشرعية الدولية وحقوق الإنسان على امتداد أكثر من سبعة عقود من الاحتلال، لم تستطع خلالها المؤسسات وكيانات الأمم المتحدة الاضطلاع بدورها المفترض، مما أطلق يد قوات الاحتلال لمواصلة جرائمها وتنفيذ مخططاتها الاستيطانية وفرض سياسة الأمر الواقع على المجتمع الدولي، خاصة في ظل ما تلقاه من دعم ومساندة داخل مجلس الأمن وخارجه في إطار حسابات سياسية وما تتلقاه من إمدادات بالأسلحة، وفي تكريس لازدواجية المعايير، وهو ما جعلها تعتبر نفسها فوق القانون وبعيدة عن كل مساءلة أو محاسبة.

إن عشرات آلاف الشهداء ومئات آلاف الجرحى وملايين المهجرين والمهددين بالمجاعة والأوبئة وغياب أدنى مقومات الحياة من الفلسطينيين ليسوا مجرد أرقام تتناقلها وكالات الأنباء وتقارير المنظمات الإقليمية والدولية وبيانات اجتماعات الأمم المتحدة، بل هي أرواح تُزهق وحقوق تُنتهك ومعاناة إنسانية رهيبة وغير مسبوقة ما فتئت تتعمق وتتفاقم. وهي مؤشر على غياب موقف دولي حازم وحاسم ينتصر لمبادئ القانون الدولي ولحقوق الإنسان ويحترم الذات والكرامة الإنسانية والحق في الحياة ويعيد الثقة في المؤسسات الدولية وتلك التابعة للأمم المتحدة، وفي مقدمتها مجلس الأمن.

تجدد تونس مطالبتها مجلس الأمن والمجتمع الدولي بالوقف الفوري لجرائم الحرب والإبادة الجماعية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني ومحاسبة الاحتلال على كل المجازر التي اقترفها بعيدا عن أي حسابات سياسية أو ازدواجية في المعايير وفرض احترام القرارات الدولية وإنهاء الاحتلال باعتباره السبب الأصلي لكل هذه الجرائم والانتهاكات المتكررة. كما تجدد تونس دعمها الثابت والمبدئي لحق الشعب الفلسطيني في استرداد حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف والتي لا تسقط بالتقادم، وفي مقدمتها الحق في تقرير المصير والحرية وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة الكاملة على كل أرض فلسطين، وعاصمتها القدس الشريف.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة كولومبيا.

السيدة سالاباتا توريس (كولومبيا) (*تكلمت بالإسبانية*): أود بادئ ذي بدء أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الفصلية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

وفقًا لوزارة الصحة في غزة، قُتل حتى 15 تموز/يوليه 2024 نحو 664 38 فلسطينياً وأصيب قرابة 097 89 فلسطينياً بجروح. إن الحالة الإنسانية في قطاع غزة مأساوية تماماً وتُظهر بوضوح أن العنف الذي تمارسه إسرائيل منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 يؤثر أساساً على السكان المدنيين ويتسبب في خسائر لا يمكن تعويضها للأطفال والجرحى والعجزة والنساء والمسنين، إلى جانب شرائح أخرى من السكان غير المقاتلين.

وتعجز الكلمات عن وصف حجم المأساة في غزة وتكاليفها التي لا يمكن تداركها للأجيال الحالية والمقبلة وتداعياتها الوخيمة على الاستقرار والتعايش في المنطقة. وقد نددت كولومبيا وبلدان أخرى بتلك المأساة أمام محكمة العدل الدولية ولم تتردد في وصفها بأنها إبادة جماعية. وتكرر كولومبيا مرة أخرى دعمها وتضامنها مع الدولة الفلسطينية وشعبها. وتدعو إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية وإلى احترام الحياة باعتباره مبدأ سامياً ينطبق على البشرية جمعاء ويجب أن يسود ويُحترم في جميع الظروف.

وفقًا لمعاهدات حقوق الإنسان التي تندرج إسرائيل وفلسطين ضمن الدول الأطراف فيها، فإن الحق في الحياة حق غير قابل للتقييد ولا يجوز تعليقه حتى في حالات الطوارئ الوطنية. وبموجب القانون الدولي الإنساني الملزم أيضاً لإسرائيل وفلسطين على حد سواء، لا يمكن للحرمان من الحياة أن يكون مشروعاً إلا عندما يحدث

في امتثال كامل لمبادئ التمييز والتناسب والحيطة لدى شن أي هجوم. ومع كل يوم يمر، وبينما تُنتهك هذه المبادئ على نحو مستمر من خلال الهجمات العسكرية الإسرائيلية على الفلسطينيين في غزة، يقوَّض جوهرُ القانون الدولي والمبادئُ التي تضمن التعايش بين الأمم على نحو متزايد.

ويؤكد بلدي مجدداً أنه لا بد من ضمان إيجاد حل سلمي ونهائي وشامل للقضية الفلسطينية، على أساس حل الدولتين، ضمن خطوط الحدود التي أقرتها الأمم المتحدة في القرار 242 (1967)، بما أن لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين الحق في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً.

إن الحالة في الشرق الأوسط، ولا سيما القضية الفلسطينية التي تفاقمت على مدى الأشهر التسعة الماضية، تختبر قدرة الأمم المتحدة، وخاصة قدرة مجلس الأمن على الوفاء بولايته الأساسية والأصلية المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين. وقد اتخذ المجلس العديد من القرارات بهدف التخفيف من حدة النزاع في فلسطين، بما في ذلك القرارات المتخذة مؤخرا: 2712 (2023) و 2728 (2024)، وبوجه خاص 2735 (2024). وتلاحظ كولومبيا بقلق أن هذه القرارات لا تُنفذ بالكامل.

فلا يزال السكان المدنيون في غزة يعانون ويُجْلَون ويقعون ضحية لإراقة الدماء. إن الإبادة الجماعية والدمار في غزة غير مفهومين وغير مبررين ويؤثران على كل فلسطيني في غزة، وكذلك على الذين يسعون إلى تقديم المساعدات الإنسانية، كما ذكر الأمين العام بحق في بيانه الصادر في 12 تموز/يوليه.

ونشير إلى أن قرارات مجلس الأمن ملزمة قانوناً، وفقاً للمادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على أننا، نحن أعضاء الأمم المتحدة، ملتزمون بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفقا للميثاق. وواضح، بالنسبة لكولومبيا، أن الامتثال لقرارات المجلس ليس اختيارياً بل إلزامياً.

وبالإضافة إلى ذلك، يؤكد بلدي على أنه على الرغم من أن مجلس الأمن قد أنشئ بمسؤولية أن يضمن اتخاذ الأمم المتحدة إجراءات فورية وفعالة من أجل صون السلام والأمن الدوليين، فإن التزام جميع الأعضاء بقبول قراراته وتنفيذها مطلوب حتى يمكن للمؤسسية التي أنشأناها أن تعمل بشكل صحيح.

وكل مرة لا يُنَفَّذ فيها قرار للمجلس أو يُتَجَاهل عمداً من قبل الدول وأطراف النزاع الموجهة إليها القرارات، فإن المجلس ونظام الأمن الجماعي المجسد في الميثاق هو الذي يعاني من فقدان الشرعية. والضحية الحقيقية لهذا الإضعاف التدريجي والمنهجي للقانون الدولي ليس سوى المجتمع الدولي. إننا جميعاً، شعوب الأمم المتحدة، المتضررون.

ولذلك فإن كولومبيا تدعو بإصرار جميع الدول الأعضاء إلى الامتثال الفوري للقرارات المذكورة أعلاه، وتناشد مجلس الأمن أن يبذل كل ما في وسعه لإنفاذ قراراته. وبالإضافة إلى ذلك، ندعو إسرائيل إلى الامتثال لحكم محكمة العدل الدولية التي أكدت قبل ساعات قليلة فقط، وبدون تردد، أن الاحتلال غير شرعي وأن على إسرائيل أن تضع حداً له وأن تقدم تعويضات للضحايا وأنه لا يمكن لأي دولة أو منظمة دولية أن تضفي الشرعية على الوضع أو أن تقدم المساعدة للسلطة القائمة بالاحتلال. كما وجهت المحكمة دعوة واضحة للغاية إلى المجلس وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى لاتخاذ إجراءات فورية لوضع حد لهذا الوضع الذي يتعارض مع القانون الدولي.

وفي الختام، نعيد التأكيد على دعم حكومة التغيير برئاسة الرئيس غوستافو بيترو أوريغو لحل النزاع في غزة والتوصل إلى حل دائم للقضية الفلسطينية.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن للسيد نيانغ.

السيد نيانغ (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أهنئ روسيا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه ومعالي الوزير لافروف على ترؤس هذه الجلسة. كما أشكر السيد كورتناي راتراي، رئيس ديوان الأمين العام، على إحاطته. وتعرب اللجنة عن امتنانها للجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم لقضية فلسطين وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

لقد دعونا مجلس الأمن بإلحاح (انظر S/PV.9608)، في شهر نيسان/أبريل، إلى الاستجابة للجمعية العامة والمطالبة العامة المتزايدة بوقف فوري لإطلاق النار في غزة. فقد خلفت الأعمال العسكرية الإسرائيلية القاسية وغير المتناسبة في غزة المكتظة بالسكان أكثر من 38 000 قتيل و 85 000 جريح، وشردت أكثر من 1.9 مليون فلسطيني.

فيجب على مجلس الأمن أن يطالب بوقف فوري للأعمال العسكرية الإسرائيلية، وأن يرفض تطبيع الفظائع مثل القتل الوحشي لغير المقاتلين، بمن فيهم النساء والأطفال والمسنين. كما يجب على مجلس الأمن أن يطالب بالوقف الفوري لجميع الانتهاكات التي تُرتكب ضد السكان المدنيين في ظل الاحتلال الإسرائيلي. ونرحب بالقائمة التي طال انتظارها لأولئك الذين يرتكبون انتهاكات جسيمة ضد الأطفال، على النحو المفصل في تقرير الأمين العام لهذا العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2024/384). ويجب أن تسهم تلك الخطوة في المساءلة وأن تساعد في ردع الجرائم البشعة التي تُرتكب ضد الأطفال في هذا النزاع الذي طال أمده.

إن تقاعسنا الجماعي مخزٍ ويؤدي إلى تفاقم الكارثة الإنسانية في غزة. ويجب علينا أن نجعل شعاراتنا حقيقة واقعة؛ ويجب علينا دعم حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير والوفاء بالتزامنا بعدم ترك أحد خلف الركب.

إن النساء في غزة، وهن الضحايا الرئيسيين، يتحملن أعباء الرعاية والأعباء المنزلية المتزايدة في الخيام والملاجئ المؤقتة. وتزداد الحالة سوءًا كل يوم، حيث تضطر العائلات إلى الانتقال من منطقة محددة على أنها آمنة بزعم إسرائيل إلى غيرها، وليست أي منها آمنة حقاً، إذ أنها جميعها أهداف للقصف الإسرائيلي. ويضطر غالبية سكان غزة البالغ تعدادهم 2.3 مليون نسمة للعيش وسط الأنقاض والقمامة. وتزيد عشرات الجثث المتناثرة في غزة ونظام الصرف الصحي المدمر من خطر الإصابة بالأمراض. والجوع واقع مؤلم يعاني منه جميع السكان، بينما تواصل إسرائيل إعاقة إيصال المساعدات الإنسانية.

وتعيد اللجنة تأكيد دعمها القوي لعمل وكالات الأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وغزة. ونشجب بشكل لا لبس فيه الخطوات الإسرائيلية الرامية إلى تقويض وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ومنع الوكالة من تنفيذ أنشطتها التي كلفتها بها الجمعية العامة. وكما ذكر الأمين العام في مؤتمر التعهدات الأخير للأونروا، فليس هناك بديل للأونروا. ويجب علينا حماية موظفيها وتفويضها.

تستمر أعمال العنف في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، بمستويات مقلقة يقودها الجيش الإسرائيلي والمستوطنون الإسرائيليون. وتظل المجتمعات الفلسطينية تعاني من نكبة مستمرة، حيث هُجِّرَت قسراً من أرضها وجُرِّدَت من أملاكها. ووفقًا للصحافة الإسرائيلية، يواجه مئات الفلسطينيين في القدس الشرقية خطر الطرد. إن الاستفزازات الإسرائيلية والتحديات المستمرة للوضع التاريخي والقانوني القائم في الأماكن المقدسة والتهويد المستمر للمدينة المقدسة تشكل ضغطًا على سكانها الفلسطينيين والعرب، الأمر الذي ينذر بالمزيد من التوتر والعنف. ونعيد التأكيد على أن أي إجراء تتخذه إسرائيل لفرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على مدينة القدس الشريف إجراء غير قانوني. إننا ندين توسيع المستوطنات والبؤر الاستيطانية غير القانونية التي تغذيها سياسة الدولة والمتطرفون الإسرائيليون. فيجب أن تتوقف جميع الأنشطة الاستيطانية.

وتشيد اللجنة بالجهود التي تبذلها مصر وقطر والولايات المتحدة للتوسط في وقف إطلاق النار والإفراج عن الرهائن. وتسلط اللجنة الضوء على الحالة الخطيرة للمعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، الذين يحتجزون في الغالب من دون توجيه تهم إليهم ويتعرضون للتعذيب، وتكرر اللجنة دعوتها للإفراج عن جميع المعتقلين بشكل غير قانوني.

وكما ذُكر مراراً وتكراراً في هذه القاعة، فإن لهذا الصراع تداعيات أوسع نطاقًا. فيجب علينا أن نسعى جاهدين من أجل السلام في فلسطين المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، ويجب علينا أن نطالب

الجميع بالالتزام بالمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة من أجل منع انتشار النزاعات التي تهدد الاستقرار الإقليمي والسلام والأمن العالميين.

إن قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي واضحة – فإسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، ملزمة بحماية المدنيين الفلسطينيين. وتدعو اللجنة إلى وصول المساعدات الإنسانية، من دون تأخير، من أجل مساعدة السكان المدنيين.

وقد اختتمت اللجنة مؤخراً زيارات وفودها إلى الجماعة الكاريبية ورابطة دول جنوب شرق آسيا ومنظمة التعاون الإسلامي من أجل مناصرة حقوق الفلسطينيين. ونرحب ترحيباً حاراً بالاعتراف الأخير بفلسطين من قبل بربادوس وجزر البهاما وجامايكا وترينيداد وتوباغو وأرمينيا وأيرلندا والنرويج وسلوفينيا وإسبانيا. وتحث اللجنة كل دولة لم تعترف بفلسطين على أن تعترف بها تأكيداً لحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال. فالاعتراف استثمار في السلام يجلب الأمل للشعب الفلسطيني.

وتدعو اللجنة جميع الدول الأعضاء إلى الالتزام بجميع التدابير المؤقتة التي أمرت بها محكمة العدل الدولية، بما في ذلك تلك التي تتصدى لخطر الإبادة الجماعية في غزة التي بادرت بها جنوب أفريقيا ودول أعضاء أخرى التي تستحق الثناء. إن تجاهل أوامر محكمة العدل الدولية يقوض النظام القانوني الدولي ويعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، وهو ما يجب على المجلس الحفاظ عليه.

وقد أصدرت محكمة العدل الدولية في وقت سابق اليوم فتواها التاريخية بشأن التبعات القانونية الناشئة عن سياسات وممارسات إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وأعلنت المحكمة أن استمرار وجود إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 غير قانوني ودعت إسرائيل إلى إنهائه بأسرع ما يمكن. وهي تحث إسرائيل على وقف جميع الأنشطة الاستيطانية وإخلاء جميع المستوطنين وتقديم تعويضات لجميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المعنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وأوصت المحكمة كذلك بأن جميع الدول ملزمة بعدم الاعتراف بالوضع الناشئ عن هذا الوجود غير القانوني لإسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة وعدم تقديم المساعدة للحفاظ على الوضع الحالي. إننا نحث الجمعية العامة ومجلس الأمن على العمل على دعوة المحكمة لإنهاء الوجود غير القانوني لدولة إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة على وجه السرعة. ويجب أن تقف لجنتنا وجميع الدول الأعضاء على أهبة الاستعداد لدعم تلك الجهود.

وأود أن أختتم بإعادة التأكيد على أن السيناريو الوحيد القابل للتطبيق لمستقبل سلمي هو حل الدولتين، على أساس قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمن، مع القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوغندا.

السيد كووبا (أوغندا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الـ 121 الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز.

أهنئ الاتحاد الروسي على توليه رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر، وأعرب عن تقديري لإتاحة الفرصة لحركة عدم الانحياز لعرض موقفها من قضية فلسطين.

تؤكد حركة عدم الانحياز على موقفها الطويل الأمد والمشترك والمبدئي من قضية فلسطين، وهو الموقف الذي تتبناه الحركة منذ تأسيس الحركة في عام 1961. وتعيد الحركة التأكيد على أن احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة يشكل الأساس لحل عادل ودائم للقضية الفلسطينية وحجر الزاوية للسلام والأمن الإقليميين والعالميين.

وتقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، وفقاً للمادتين 12 و 24 من ميثاق الأمم المتحدة. فيجب على مجلس الأمن التمسك بولايته في صون السلام والأمن الدوليين ويجب عليه أن يعمل على تنفيذ قراراته. ولا يمكن أن تكون قضية فلسطين استثناء للقانون الدولي وسلطة مجلس الأمن.

وتدعو الحركة مجلس الأمن إلى التغلب على الشلل الذي يعاني منه بشأن القضية الفلسطينية من أجل حل عادل للصراع والظلم المأساوي اللذين طال أمدهما. إن الحل السلمي لقضية فلسطين أمر أساسي لإحلال السلام والاستقرار على نطاق أوسع في الشرق الأوسط، كما أنه سيعيد المصداقية لهذه الهيئة ولنظامنا الدولي ككل.

وتدين حركة عدم الانحياز بأشد العبارات جميع أشكال العنف، لا سيما الهجمات العسكرية الإسرائيلية والعقاب الجماعي الذي تمارسه إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في انتهاك جسيم للقانون الدولي والقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، بما في ذلك قتل وجرح عشرات الآلاف من المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم العديد من الأطفال والنساء والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والصحفيين، والتي بدأت في تشرين الأول/أكتوبر 2023 ضد قطاع غزة المحاصر، وكذلك هجمات قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين المتطرفين وميليشيات المستوطنين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، والتدمير العشوائي للأرواح والممتلكات. وتطالب الحركة بالوقف الفوري والكامل لجميع أشكال القمع العنيف والسياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية ضد الشعب الفلسطيني والشعوب الأخرى في المنطقة.

وتطالب الحركة بوقف فوري ودائم لإطلاق النار، وفقًا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛ وتعيد تأكيد التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بتقديم المساعدات الإنسانية؛ وتطالب إسرائيل بالسماح بإيصال المساعدات الإنسانية على نطاق واسع وبشكل فوري وآمن ومن دون عوائق إلى السكان المدنيين الفلسطينيين في جميع أنحاء قطاع غزة مباشرةً وتيسيرها وتمكينها من الوصول إلى السكان المدنيين الفلسطينيين في جميع أنحاء قطاع غزة، وتطالب بتنفيذ القرار 2720 (2023) تنفيذاً كاملاً؛ وتهيب بجميع الدول أن تتعاون مع آلية الأمم المتحدة المنشأة بموجب القرار المذكور أعلاه للإسراع في تقديم شحنات الإغاثة الإنسانية إلى قطاع غزة.

وتطالب الحركة كذلك بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن وضمان وصول المساعدات الإنسانية لتلبية احتياجاتهم الطبية والإنسانية الأخرى. ويعرب أعضاء الحركة عن قلقهم البالغ إزاء معاملة إسرائيل للأسرى الفلسطينيين، وخاصة الأطفال الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، بما في ذلك التعذيب والحبس الانفرادي والاعتقال الإداري المطول وعدم كفاية فرص الحصول على الرعاية الطبية المناسبة والتعليم والزيارات العائلية والمحاكمات العسكرية. وفي ذلك الصدد، تدعو الحركة إلى الوصول الدولي المناسب إلى السجناء والمحتجزين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال.

وتذكّر الحركة بالقرار 2334 (2016) الذي يوفر سبيلاً صالحا يؤدي إلى السلام ويحدد المتطلبات والمعايير الأساسية لتحقيق نتيجة عادلة على أساس حل الدولتين، استناداً إلى خطوط 4 حزيران/يونيه 1967، وضمان إعمال الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حق تقرير المصير واستقلال دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، وإيجاد حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار الجمعية العامة 194 (د-3).

وبالمثل، تواصل الدول الأعضاء في الحركة الدعوة إلى الاحترام الكامل لأحكام القرار 2334 (2016) وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة فيما يتعلق بالوقف الكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية ووضع القدس الشرقية المحتلة وتنفيذها. وفي ذلك الصدد، تعرب الحركة عن قلقها البالغ إزاء تدهور الأوضاع على الأرض التي اتسمت بتصعيد الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، في انتهاك خطير للقانون الدولي، وتصاعد العنف والاستفزاز والتحريض، لا سيما عنف المستوطنين وإرهابهم، ما أدى إلى انتهاكات لا حصر لها لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي.

ويجب اتخاذ إجراءات فورية للمساعدة في تهدئة الحالة المتفجرة يتوجب أن تشمل وقف جميع التدابير الأحادية الجانب وغير القانونية التي تتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. إن الأعمال التي تنتهك قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك انتهاكات الوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس والأماكن المقدسة فيها، أعمال استفزازية وخطيرة وتدمر

احتمالات السلام. وتكرر حركة عدم الانحياز الدعوة إلى الاحترام الكامل للوضع التاريخي والقانوني الراهن والوصاية الهاشمية التاريخية على الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية في المدينة وحماية حرمة الأماكن المقدسة وجميع أحكام القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتشيد الحركة بجهود جلالة الملك محمد السادس بصفته رئيس لجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي.

وتدعو الحركة إلى مواصلة تقديم المساعدات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية اللازمة للشعب الفلسطيني، بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون. وتعيد الحركة التأكيد على الضرورة المستمرة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، إلى جانب وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الدولية، في التخفيف من محنتهم، وتحث المجتمع الدولي على تزويد الوكالة بتمويل كاف يمكن التنبؤ به. وفي ذلك الصدد، تكرر الحركة الإعراب عن قلقها البالغ إزاء عدم المساءلة عن جميع الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ويجب على إسرائيل أن تمتثل للقانون الدولي ويجب محاسبتها على ازدرائها الصارخ لمجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية والالتزامات القانونية الدولية. ولذلك، تواصل الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز الدعوة إلى اتخاذ إجراءات دولية لضمان وقف الأعمال العدائية والمساءلة عن انتهاكات القانون الدولي.

وفيما يتعلق بالحالة في الجولان السوري المحتل، تعيد الحركة التأكيد على أن جميع التدابير والإجراءات التي اتخذتها أو ستتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لاغية وباطلة وليس لها أي أثر قانوني، مثل قرارها غير القانوني الصادر في 14 كانون الأول/ديسمبر 1981 الذي يهدف إلى تغيير الوضع القانوني والمادي والديمغرافي والهيكل المؤسسي، وكذلك التدابير الإسرائيلية لتطبيق ولايتها القضائية والإدارية هناك. وفي هذا الصدد، وانسجاماً مع موقفها المبدئي، تطالب حركة بلدان عدم الانحياز إسرائيل مرة أخرى بالالتزام بالقرار 497 (1981) والانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل إلى حدود 4 حزيران/يونيه 1967، تنفيذاً للقرارين 242 (1967) و 338 (1973).

تدين الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على لبنان منذ بدء الحرب على غزة والانتهاكات المتكررة لسيادته براً وبحراً وجواً. كما تدين استخدام إسرائيل لأسلحة محظورة دولياً ضد أهداف مدنية، لا سيما الفوسفور الأبيض، والقصف العشوائي لقرى في جنوب لبنان، بالإضافة إلى استهداف المدنيين والصحفيين وقواعد القوات المسلحة اللبنانية وتأثير ذلك على قواعد قوات حفظ السلام التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

كما تشدد دول عدم الانحياز على وجوب انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي اللبنانية، بما فيها مزارع شبعا وتلال كفر شوبا والأراضي المحتلة في خراج بلدة الماري التي تتضمن جزئياً الامتداد العمراني لقرية الغجر، وذلك وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما القرارين 1559 (2004) و 1701 (2006).

ختاماً، تغتنم الحركة هذه الفرصة لتكرار دعوتها إلى بذل جهود دولية جماعية لدعم القانون الدولي لوضع حد لهذا الظلم التاريخي الخطير. وتؤكد الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز من جديد التزامها بتشجيع التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل وسلمي لقضية فلسطين من جميع جوانبها، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتؤكد حركة عدم الانحياز من جديد دعمها للشعب الفلسطيني في نضاله من أجل تحقيق العدالة وإعمال حقوقه غير القابلة للتصرف وتطلعاته الوطنية المشروعة، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والحرية والاستقلال في دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية، وتقف على أهبة الاستعداد للتعاون مع مجلس الأمن ودعمه في الاضطلاع بمسؤولياته في هذا الصدد.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل موريتانيا.

السيد هيمة (موريتانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بصفتي رئيس مجموعة المنظمة.

تعرب منظمة التعاون الإسلامي عن قلقها البالغ إزاء العدوان العسكري الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة والذي يتواصل بلا

هوادة منذ أكثر من تسعة أشهر طويلة، مما أسفر عن خسائر فادحة ومأساوية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك مقتل قرابة 40 000 من الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين وإصابة أكثر من 90 000 شخص بجروح، إلى جانب الدمار الشامل والنزوح والتجويع والمجاعة.

إن أفعال الاحتلال الإسرائيلي، التي اعتبرت محكمة العدل الدولية أنها تشكل بصورة معقولة جريمة إبادة جماعية وأمرت بوقفها الفوري، لا تسبب معاناة إنسانية لا يمكن تصورها للشعب الفلسطيني فحسب، بل تفاقم أيضا دورة العنف وعدم الاستقرار في المنطقة بأسرها. ونناشد مجلس الأمن أن يتخذ جميع التدابير اللازمة لوضع حد فوري لهذا العدوان الوحشي على السكان المدنيين العزل؛ ومنع وقوع المزيد من الخسائر في أرواح الأبرياء؛ وضمان توفير إمكانية الوصول الآمن والمستدام ودون عوائق للمساعدات الإنسانية في قطاع غزة بأكمله؛ وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني، وفقا للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، من أعمال الإبادة الجماعية وجرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل.

وفي السياق ذاته، ندين استمرار الاحتلال الإسرائيلي في سياسات التوسع الاستيطاني الاستعماري، بما في ذلك القرار الأخير بمصادرة المزيد من المساحات الشاسعة من الأرض الفلسطينية والموافقة على الشرعنة المفترضة لخمس بؤر استيطانية استعمارية في الضفة الغربية والتخطيط لبناء آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة وفرض ضرائب على الكنائس وممتلكات الأمم المتحدة في القدس الشرقية المحتلة وانتهاك الوضع الراهن التاريخي والقانوني للأماكن المقدسة في المدينة ومصادرة المزيد من عائدات الضرائب الفلسطينية، وغيرها من التدابير غير القانونية. وتؤدي هذه الممارسات والتصرفات إلى تفاقم الوضع المالي الصعب للحكومة الفلسطينية وتعميق معاناة وبؤس الشعب الفلسطيني اللذين يفوقان الوصف.

وعلاوة على ذلك، يجب أن نلفت الانتباه إلى الحالة الحرجة لأكثر من 10 000 سجين سياسي فلسطيني في المعتقلات الإسرائيلية، بما في ذلك 80 امرأة و 200 طفل و 3 600 معتقل إداري محتجزين دون تهمة أو محاكمة ولا يزالون يتعرضون لانتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الإذلال الشديد والسلوكيات المهددة للحياة، بما فيها الإهمال الطبي والتعذيب. وينبغي الضغط على إسرائيل لوقف هذه التجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها بحق الأسرى الفلسطينيين والتقيد في ممارساتها بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والوفاء بالتزاماتها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال بموجب القانون الدولي الإنساني.

تتطلب خطورة الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في قطاع غزة، اتخاذ إجراءات قوية وقاطعة لوضع حد لهذه الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب وجرائم العدوان ولضمان المساءلة. ويجب على المجتمع الدولي إظهار التزامه الثابت بمبادئ العدالة وسيادة القانون وضمان محاسبة الجناة على الجرائم التي ارتكبوها. وللمحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية دور حاسم في توفير الحماية للشعب الفلسطيني وإعلاء كلمة القانون الدولي وضمان تحقيق العدالة للضحايا وردع الفظائع التي قد تُرتكب في المستقبل.

وتشدد منظمة التعاون الإسلامي على الأهمية السياسية القصوى للقدس الشرقية بوصفها جزءا لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 وباعتبارها عاصمة دولة فلسطين. ويجب احترام وحماية تركيبتها الديمغرافية وكذلك الوضع التاريخي والقانوني لمقدساتها الدينية، بما في ذلك المسجد الأقصى. ونؤكد أن أي قرارات أو إجراءات تهدف إلى تغيير طابع القدس ووضعها بشكل غير قانوني باطلة ولاغية بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وأنها ستقوض فرص السلام العادل والشامل وتهدد بإشعال حرب دينية خطيرة يجب تفاديها.

وتؤكد منظمة التعاون الإسلامي أن الحرم الشريف مكان عبادة حصري للمسلمين وأن الإدارة الأردنية لأوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى هي الجهة المختصة بإدارة شؤونه. وفي هذا الصدد، تشدد على دور الوصاية الهاشمية التاريخية على المقدسات الإسلامية

والمسيحية في القدس الشريف في حماية قدسيتها وهويتها ووضعها التاريخي والقانوني القائم.

وتشيد منظمة التعاون الإسلامي بالجهود المتواصلة التي يبذلها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، لحماية المقدسات الإسلامية في القدس الشريف والوقوف في وجه الإجراءات التي تتخذها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بهدف تهويد المدينة المقدسة وتثمن الدور الملموس الذي تقوم به وكالة بيت مال القدس الشريف، التابعة للجنة القدس، من خلال تنفيذ مشاريع وأنشطة تنموية لصالح سكان المدينة المقدسة ودعم صمودهم.

بينما تشيد منظمة التعاون الإسلامي بالدور الذي لا غنى عنه لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في تقديم المساعدة المنقذة للحياة للاجئين الفلسطينيين في جميع أنحاء المنطقة، فإنها ترفض محاولات إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لتقويض عمليات الوكالة ودورها الحيوي، ولا سيما في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وفي هذا الصدد، فإن المنظمة تدين بأشد العبارات الممكنة الادعاءات التشهيرية التي تطلقها إسرائيل ضد الأونروا بشكل خاص والأمم المتحدة بشكل عام، كما تدين القصف المتكرر والمروع لمدارس الوكالة ومبانيها التي أصبحت بمثابة ملاجئ لآلاف النازحين الفلسطينيين، ما أدى إلى خسائر في أرواح المدنيين الأبرياء وإصابات جسيمة. وتشكل هذه الأفعال انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف.

ولتمهيد الطريق لإحلال سلام عادل وشامل ودائم، نؤكد على مسؤولية هذه الهيئة في دعم ورعاية مسار سياسي لا رجعة فيه يؤدي إلى تحقيق حل الدولتين وفقا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ومبادئ القانون الدولي. ونرحب، في هذا الصدد، بالقرارات الأخيرة التي اتخذتها العديد من الدول للاعتراف رسمياً بدولة فلسطين. وتمثل هذه القرارات خطوة تاريخية في دعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك الحق في تقرير المصير وإقامة الدولة. وتكرر منظمة التعاون الإسلامي دعوتها للدول التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين إلى الاعتراف بها ودعم عضويتها الكاملة في الأمم المتحدة كخطوة حيوية نحو تحقيق حل الدولتين والسلام العادل والدائم.

في الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد دعم منظمة التعاون الإسلامي للشعب الفلسطيني وتضامنها معه في سعيه لاستعادة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير والاستقلال والسيادة في دولته على الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

رفعت الجلسة الساعة 16/50.